وزارة التعليم العالي

جامعة الملك عبد العزيز

المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي

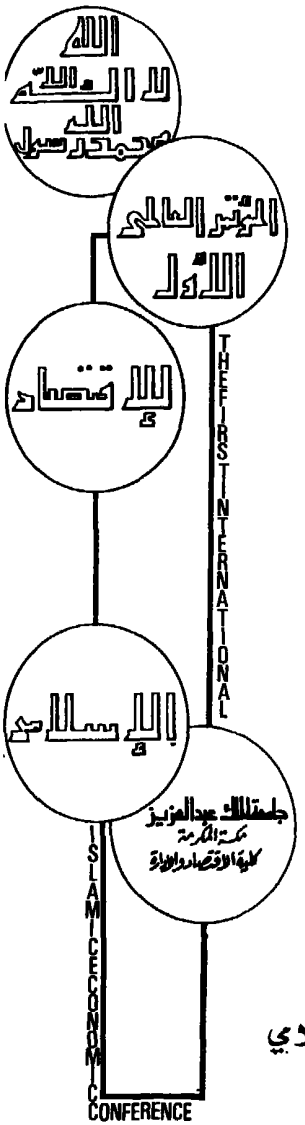

الاقتصاد الإسلامي

بحوث مختارة من

المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي

المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي
الطبعة الاولى
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز
بل تعبر عن آراء كاتبيها

حقوق الطبع محفوظة للمركز العالي
لأبحاث الاقتصاد الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

« وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ »

صدق الله العظيم

الاقتصاد الإسلامي

بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي
المنعقد بفندق الانتركونتنتال بمكة المكرمة
بتاريخ ٢١ - ٢٦ صفر ١٣٩٦هـ الموافق ٢١ - ٢٦ شباط ١٩٧٦

اللجنة المشرفة:

الدكتور حسن ابو ركبه
الدكتور توفيق الشاوي
الاستاذ خورشيد احمد
الدكتور عبد الحميد ابو سليمان
الدكتور محمد عمر شابرا
الدكتور احمد النجار
الدكتور حسن بلخي
الدكتور محمد انس الزرقا
الدكتور محمد احمد صقر

هيئة التحرير:

الدكتور محمد احمد صقر رئيس التحرير
الاستاذ خورشيد احمد
الدكتور محمد نجاة الله صديقي
الدكتور محمد انس الزرقا

كلمة الدكتور عبدالله عمر نصيف
مدير جامعة الملك عبد العزيز

الفكر الصحيح لا يخشى الضوء بل إنه يسعى اليه سعياً حثيثاً، والفكر الصحيح لا ينزوي في ردهات الظلام ويلتف بين ثنايا الانعزال والقوقعة. والواثقون من أنفسهم هم الذين يواجهون الحياة في وضوح واطمئنان. وإذا كان هذا الأمر يتعلق بالفكر فإن الجامعات هي التي تهتم بصناعة الفكر والترويج له وتدريب العقول والأفهام على التمحيص للقضايا النظرية والعملية. وكان دور الجامعات في الماضي ينصب على تلقين الطلاب العلوم وتخريجهم الى الحياة. ولا زال هذا الدور هو الأهم في حياة أية جامعة. ولكن اقتصار الجامعة على هذه الناحية وحدها يعطل على الجامعة نفسها فرصة تحسين العملية التعليمية، ويحرمها من نفاذ تيارات بناءة من الأفكار الجديدة. ومن هنا كان حرص الجامعات المرموقة في زماننا هذا على الاهتمام بأمرين:

أولهما: عقد المؤتمرات العلمية المتخصصة في رحاب الجامعة.
ثانيهما: انشاء مراكز الأبحاث العلمية المتخصصة أيضاً في رحاب الجامعة.

والفائدة المرجوة التي تجنيها الجامعات من انعقاد المؤتمرات المتخصصة فيها فائدة لاتقدر بثمن، اذ بواسطتها تتمكن الجامعة من ان تتعرف على عصارة العقول المتخصصة من جامعات او اقطار اخرى في ايام قلائل، وهذا التنوع في البحث وما يتطلبه من حوار ونقاش هو الذي يطور العلم ويزيد من كفاءة الاساتذة والباحثين، مما يحفزهم على اغتراف لاينقطع من المعرفة التي يوطئونها لطلابهم، ومما يشحذ هممهم لسبر اغوار مجالات جديدة في البحث كانت غائبة عن اذهانهم. إن المؤتمرات العلمية الجادة هي عملية إعادة الدراسة الجامعية العليا بالنسبة للمشاركين فيها والفارق يتمثل في اختصار الزمن الذي تتطلبه الدراسة من سنوات عديدة الى أيام معدودات.

أما بالنسبة لإنشاء مراكز الأبحاث العلمية المتخصصة في الجامعة فهي عملية مقصود بها تعهد ثمار المؤتمرات العلمية، ودليل على العزم العلمي الجاد للبحث عن الحقيقة والاستزادة من معطيات ما يهيوءه الله للباحث العالم من كشوفات جديدة او نظريات اكثر نضوجاً ورسوخاً.

والجامعة الحقة هي من جمعت بين التدريس وبين البحث العلمي، فلا تدريس جامعي صحيح ما لم يلامس الاستاذ الجامعي موضوعه ليس فقط من خلال الأدوات

التحليلية التي تعلمها في دراساته الجامعية، بل ايضاً من خلال معاناته في مختبره العملي او العلمي، وما لم يصب عرقه ويكد ذهنه ليحاول معرفة، لماذا كان هذا؟ وهل كان هذا صواباً ام لابد من تعديل هذا؟

والبحث العلمي الصحيح هو مادة التدريس الجامعي ولب رسالة الجامعة والتناقض بين التدريس الجامعي والبحث العلمي لايقوم إلا عندما تضطرب موازين التدريس وموازين البحث العلمي. وإنك لترى اليوم في أعرق الجامعات العالمية مراكز ابحاث طبية، وزراعية، وغذائية، وكيماوية. وفي مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية هناك مراكز تسمى بمراكز دراسات الشرق الاوسط ومراكز الدراسات الاسلامية، ومراكز دراسات امريكا اللاتينية، ومراكز الدراسات السوفيتية، ومراكز الدراسات الصينية، ومراكز الدراسات الافريقية... وغيرها. وهذه المراكز تخدم ولا شك أهدافاً علمية وأهدافاً أخرى تنسجم مع طبيعة الدولة وسياستها الخارجية.

وانه من فضل الله وتوفيقه ان تحظى جامعة الملك عبد العزيز بانعقاد المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي في رحابها وفي ظلال البيت العتيق، وان تكون ثمرة هذا المؤتمر ابحاثاً علمية مستحدثة ستحيي بعون الله من جديد موضوعات الاقتصاد الاسلامي وستلفت انتباه العالم طرّه الى دخائره المكنونة، ليؤوب اليها الشاردون من المتخصصين في الاقتصاد من ابناء أمتنا الذين لم يقدر لهم بعد ان يتعرضوا الى الاسلام كنظام متكامل للحياة.

ومن توفيقه تعالى ان يعكف المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي بجامعة الملك عبد العزيز على طباعة هذه الابحاث ونشرها لتعم بها الفائدة ولتطرح القضية بكاملها على الجامعات ومعاهد الابحاث في العالم عامة وفي العالم الاسلامي خاصة. هذا المركز الذي كان انشاؤه ثمرة لإحدى توصيات المؤتمر. والمركز اذ يقذف بنفسه في خضم التحدي العلمي المنشور، مطلوب منه ان يثبت جدارته وان يتعهد الباحثين المسلمين الجادين، وان يستقطب قدراتهم ويصهرها في بوثقة الاخلاص المتعمق في التحليل المدرك لمعنى المسئولية التي حملها الله لعباده وخص بها - من بين من خص - العلماء. واننا لنرجو من الله جلت قدرته ان يمن علينا بالتوفيق ويعين المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي على النهوض برسالته واتحاف أمتنا بفيض متواصل من منشوراته العلمية الجادة، وأن ينفعنا بها ويسدد الخطى لمرضاته. إنه نعم المولى ونعم النصير.

كلمة الدكتور محمد عمر الزبير
رئيس المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي

انعقد المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي الذي نظمته جامعة الملك عبد العزيز في الفترة ٢١ - ٢٦ صفر ١٣٩٦ هـ الموافق ٢١ - ٢٦ فبراير ١٩٧٦ بمكة المكرمة . وكان هذا المؤتمر فريداً من نوعه بين المؤتمرات لسببين رئيسيين على الأقل :

اولاً : لقد شارك في هذا المؤتمر عدد كبير من اقطاب علماء الشريعة والاقتصاد ، زاد عددهم على مائتي استاذ وعالم وفدوا من قارات الارض ومن كل ارجاء العالم الاسلامي ، كانت سمتهم البارزة مقدرتهم الفائقة على التحليل الأصيل الذي يأخذ من الشريعة الاسلامية التصور لبناء النظرية الاقتصادية. وكان التقاء علماء الشريعة مع علماء الاقتصاد في جو علمي وفي حوار مفتوح جرى فيه عرض المشاكل الاقتصادية المعاصرة على علماء الشريعة للوصول الى التصور الاسلامي الصحيح للحل الاقتصادي هو احد اهداف المؤتمر الاساسية ، والتي اظهرت خطورة ثنائية التعليم وخطورة فصل علم الشريعة عن بقية العلوم الانسانية وعلوم الاجتماع والاقتصاد. ولقد ظهر بوضوح تام اهمية ان يكون عالم الاقتصاد الاسلامي ملماً باصول الشريعة قادراً على استنباط التصور الاسلامي لحل مشكلته الاقتصادية.

إن التعاون المثمر بين المفكرين في مختلف حقول المعرفة جعل هذا المؤتمر العلمي فريداً في تاريخ المؤتمرات العلمية الاسلامية وفتحاً جديداً في طريقة تناول موضوع شائك أهمل طويلاً ولم يعط الاهتمام الذي يستحقه من الدراسة والتحليل.

ثانياً : تنوع الابحاث وشمولها مع التعمق في البحث. فلقد القي في المؤتمر حوالي خمسون بحثاً عكف على اعدادها نخبة من علماء الشريعة والاقتصاد.

وإنه لمن توفيق الله ان ينجح هذا المؤتمر نجاحاً شهدت به الدوائر العلمية العالمية وامتد نجاحه في إطلالة الزمن على مستقبل العلم في البلاد الاسلامية وفي الجامعات الاسلامية ومؤسسات البحث العلمي.

ومن دلائل ذلك ان مؤسسات علمية عديدة في البلاد الإسلامية ، بل وفي بعض البلاد غير الاسلامية أخذت تلتفت إلى الاقتصاد الاسلامي وتشجع على دراسته وتوجه الأبحاث نحوه. وعمدت عدة جامعات إسلامية الى تدريسه ضمن مقرراتها

★ انعقد المؤتمر بفندق انتركونتيننتال بمكة المكرمة.

واعتبرت الأبحاث العلمية الجادة التي القيت في المؤتمر نواة الدراسة ومرجعاً هاماً للأساتذة والطلاب على السواء.

وعندما فكرت جامعة الملك عبد العزيز في تنظيم المؤتمر وصدرت موافقة جلالة الملك المعظم على انعقاد المؤتمر كانت تدرك مدى الصعاب التي يمكن ان تواجهها نظراً لندرة الأبحاث المتخصصة في حقل الاقتصاد الاسلامي، لكنها اقدمت على ذلك متكلة على الله أولاً، ثم على عزيمة علمائنا واصرارهم على المساهمة في بعث معالم هذا العلم، كي يكون الاقتصاد الاسلامي اطاراً عاماً محدداً يدرس من خلاله علم الاقتصاد في شتى فروعه على ضوء المنهج الاسلامي المتميز عن سواه. ولكي يكون الاقتصاد الاسلامي في الوقت نفسه المنهج الذي يغذي رسم السياسات الاقتصادية القادرة على حل مشاكل العالم الاسلامي الاقتصادية ويدفع بعجلة التقدم والنمو مع تحقيق العدالة الاجتماعية، بحيث تتميز السياسات الاقتصادية وتلتزم بمفاهيم الاسلام الحنيف، وتتكيف المؤسسات الاقتصادية تكيفاً اسلامياً يجعلها قادرة على مواجهة التحدي بأصالة وإبداع. وهكذا يمكن ان تتم عملية تجميع خيوط النظرية والتطبيق الاقتصادي الاسلامي بتميز ووضوح.

ولقد حظي المؤتمر في مرحلة الإعداد له وفي مرحلة انعقاده بدعم واهتمام جلالة الملك خالد المفدى وولي عهده الامين فهد بن عبد العزيز مما كان له أثره الهام بعد توفيق الله في انجاح المؤتمر.

والأمل في الله كبير بأن تغدو الأبحاث الممتازة التي يحتوي عليها هذا المجلد نواة لمزيد من الدراسات التفصيلية في الاقتصاد الاسلامي.

والله من وراء القصد وهو يهدي الى سواء السبيل.

كلمة الدكتور غازي مدني
مدير المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي

ما من أحد يشك في أهمية المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي وجدية الأبحاث التي القيت فيه، ولكن الاختبار الحقيقي هو في كيفية مواصلة السير في الطريق الذي رسمه المؤتمر بحيث تتجسد الأماني والطموحات في برامج ومنجزات علمية. ذلك لإن المؤتمر قد نقل المشاركين فيه الى رؤيا جديدة، وأثار في عقولهم تساؤلات حائرة وهز في ضمائرهم اشجانا مكبوتة. فإلى متى يظل الاقتصاديون المسلمون يتطفلون على موائد الفكر والنظريات والسياسات الاقتصادية التي نبتت في بيئات غريبة، ونقلناها دونما مراجعة الى جامعاتنا ومؤسساتنا وواضعي السياسة الاقتصادية عندنا، وكانت النتيجة على غير ما نتمنى!!.

ألم يئن الوقت لنبني الفكر والنظرية والسياسة الاقتصادية بإعمال مفاهيم حضارتنا الاسلامية واستغلال ملكاتنا الذاتية وإبراز أصالتنا؟

حول هذه التساؤلات نسجت توصية المؤتمر العالمي الاول بانشاء المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي، ليكون مركزاً على مستوى الطموح والتحدي والأصالة العلمية. وبفضل من الله تم انشاء المركز وبدأ في النهوض ببعض مهامه، واخذ المركز في تلمس طريقه. وخلال العامين الماضيين قام المركز بعدة نشاطات يمكن اجمال اهمها في ما يلي.

اولاً: قام المركز بطبع كتيب عن اقتصاديات النقود والمالية، يضم موضوعات رئيسية للأبحاث وتفصيلات عن الموضوعات الفرعية. وقد وزع الكتيب على عدد من المؤسسات والجامعات والباحثين، ليكون الكتيب مرشداً بالنسبة للأبحاث في مجال النقود لطلاب الماجستير والدكتوراه وللباحثين عموماً.

ثانياً:عقد المركز ـ تمشياً مع احدى توصيات المؤتمر ـ ندوة متخصصة عن النقود والمالية القي فيها اكثر من خمسة عشر بحثاً، وشارك فيها حوالي خمسون باحثاً. ويعمل المركز على نشر ابحاث مختارة من الندوة.

ثالثاً: قام المركز بوضع مخطط تفصيلي لموضوعات الأبحاث في الاقتصاد الاسلامي، تم طبعه باللغتين العربية والانجليزية ،ووزع على اكثر من مائتين من الباحثين، وقد تلقى المركز اكثر من سبعين مشروع بحث، قامت اللجنة العلمية

للمركز بدراستها جميعا، واقرت حوالي اربعين مشروع بحث، وارسلت بملاحظاتها الى الاخوة الباحثين للمباشرة في ابحاثهم.

رابعاً: قام المركز بطبع كتاب عن مراجع الاقتصاد الاسلامي باللغة الانجليزية بالتعاون مع المؤسسة الاسلامية بلستر، وقد انتهى المركز من ترجمته الى اللغة العربية تمهيداً لنشره.

خامساً: قام المركز بطباعة ونشر ابحاث المؤتمر العالمي الاول في مجلدين احدهما بالعربية والآخر بالانجليزية، ويتخذ المركز الخطوات الآن لتوزيعها على العلماء الباحثين والجامعات ومؤسسات البحوث.

والمركز اذ يحاول جهده ان يكون عند حسن الظن به، ليعتز بثقة الاخوة الباحثين وتجاوبهم مع مشاريع ابحاثه، واذ يقدم المجلد العربي لأبحاث المؤتمر الاول، ليدعو الله ان يكون هذا العمل نافعاً للباحثين والدارسين، وبداية طيبة لمزيد من الدراسات الجادة في ميدان هام، تعتبر امتنا الاسلامية بحق في أمسّ الحاجة الى مزيد من عطائه.

والله ولي التوفيق

مقدمة الدكتور محمد احمد صقر
رئيس التحرير

قبل اكثر من عشرين عاما وفي احدى الجامعات العربية، أخذ استاذ مادة الفكر الاقتصادي وهو (مسلم) يحاضر في طلبة السنة الرابعة لقسم الاقتصاد، عن تطور الافكار الاقتصادية منذ القدم، في عهود الرومان ثم اليهودية، والمسيحية. وبيّن لهم دور الكنيسة وخصوصاً دور الأب توماس اكويني الشهير في العصور الوسطى، وافكاره حول السعر العادل ومحاربته للربا. وما ان انتهى الاستاذ من عرضه لما اسماه المفاهيم الاقتصادية في المسيحية، حتى اعلن لطلابه، والآن ننتقل الى دراسة أفكار المدرسة الغربية التقليدية Classical Economics. وهنا وجه أحد الطلبة سؤالاً؟ ولكنك يا استاذ لم تتعرض إلى الافكار الاقتصادية في الاسلام؟ رد الاستاذ بحدة وعلى التو: «لا لا هذا الموضوع غير مهم». قال الطالب: «عجباً يا استاذ، كيف يكون موضوع الفكر الاقتصادي في الاسلام غير مهم بينما دراسة الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة التي عفى عليها الزمن مهم؟، ثم كيف يقبل منا ان ننقب في المسيحية لنعثر على ايآت بعيدة قد يكون لها صلة ولكن بعيدة، عن الاقتصاد، إذ المعروف عن المسيحية انها اغفلت الجانب المادي للانسان، ولم تتعرض لرسم ملامح نظام حياته الاقتصادي والاجتماعي. ليس في المسيحية مجتمع ولا دولة ولا اقتصاد، بينما الاسلام نظم شئون الحياة وانتشرت دعوته في ارجاء الدنيا واقام نظاماً عالمياً في دولة واحدة لها سمتها الحضاري المتميز ولها نسقها الحياتي الخاص بما في ذلك تنظيمها الاقتصادي المتفرد، كيف يجوز ونحن في رحاب الجامعة ان نهمل كل هذا ونروح نفتش في غير الاسلام عن ظنون إقتصادية .لايعني هذا، اننا لانريد ان نتعرف على ما في الديانات والمدنيات الأخرى من افكار إقتصادية، ولكن من غير المقبول ان نعرف كل شيء عن غيرنا ولا نعرف شيئاً عن انفسنا».

صمت الاستاذ المحاضر ثم لمعت عيناه ونظر الى تلميذه والبشر يلو وجهه ثم قال «اصارحكم بأنني لا اعرف شيئاً عن الفكر الاقتصادي في الإسلام، وانني متفق معك تماما باننا نترجم افكار غيرنا ولا نقدم شيئاً من عندنا، ان ما كنت احاضركم عنه موجود في كتاب بروفسور Alexandre Gray، تاريخ المفاهيم الاقتصادية

وهو كاتب غربي، وكتب عن تطور الفكر بما في ذلك تطوره في المسيحية ولم يتعرض للاسلام». History of Economic Doctorines.

هذه هي الحقيقة اعترف بها امامكم». فرد الطالب، «نشكرك يا استاذ فإذا أذنت فاننا سنرتب الامر مع استاذ في كلية جامعية أخرى ليستعرض الفكر الاقتصادي في الإسلام وعند المفكرين المسلمين».وكانت محاضرة علمية قيمة، طرب لها الطلبة، واشاد بها الاستاذ وادخلها ضمن امتحانات نهاية العام.

وقصة الاستاذ ذاك ليست فريدة من نوعها، اذ هي قصة الغالبيةمن اساتذتنا وجامعاتنا. فالمعضلة ليست مقصورة على علم الاقتصاد وحده بل هي معضلة معظم العلوم خصوصاً العلوم الاجتماعية والإنسانية منها. فتلك العلوم تلقن لنا كما جاءت بحذافيرها، حتى الأمثلة التي يستخدمها المدرس مستقاة كلية من بيئتها الخارجية، ولاتمت الى واقعنا بصلة. ومن الناحية العملية، فان المرء يشك كثيراً في مدى نفع تلك العلوم لمواجهة المشكلات التي تتعرض لها الامة في شئون حياتها، فالمفاهيم التي تقوم عليها تلك العلوم والقيم التي تتبناها غالبا ما لاتتواءم مع قيمنا ومفاهيمنا. ومن ثم فان ادخال تلك العلوم في جامعاتنا بالشكل القائم يمزق ولاشك البنية العقلية والنفسية للدارس والمدرس على حد سواء، فيتخرج جيل ممزق يتعلم علوماً لاتصلح للتطبيق في بيئاتنا. وهذه هي الجدلية المستعصية التي تغلف ذهنية مؤسساتنا التعليمية بل مؤسساتنا الفاعلة في الميدان الاقتصادي، وما لم تبذل محاولات جادة ومتكاملة لإعادة بناء نظام تعليمي واجتماعي واقتصادي جديد، تشتق ادواته التحليلية من صلب المفاهيمالاسلامية، فان الصراع قائم لا محالة بين الإطار العام، وبين ما يعتمل في نفوس الأفراد ويفكرون فيه.

إن اعادة صياغة علم الاقتصاد، وسائر العلوم الاجتماعية والانسانية، ليست أمراً لازماً لمصلحة الأمة الاسلامية، بل انه لازم وبنفس القدر لارجاع تلك العلوم للطريق السوي، لتخدم حقاً الاغراض النافعة للإنسان، وتلك العلوم بما فيها علم الاقتصاد، على الرغم من الترقي الذي احرز في أدواتها التحليلية، إلا انها اليوم اصبحت عبئاً يتيه بالانسان ويثقل كاهله، وأفلست في ان تكون عونا له يعين في حل مشاكله ويوفر له الطمأنينة والازدهار.

وجاء عقد المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي تعبيراً صادقاً عن حالة عدم الرضى عن علم الاقتصاد الراهن، وتعبيراً ايضاً عن استنفار الطاقات العلمية لأساتذة الشريعة والاقتصاد في الجامعات الاسلامية بصورة تتجاوب مع حالة عدم الرضا تلك، بحيث يعاد النظر في نمط التعامل مع هذا العلم ليصبح بالامكان استبداله بعلم الاقتصاد الاسلامي.

ومن هنا كان التخطيط لتكون قاعدة البحوث التي تناولها المؤتمر الأول قاعدة عريضة شملت موضوعات رئيسية تسع هي:

- مفهوم ومنهج الاقتصاد الاسلامي.
- حصر المراجع المعاصرة في الاقتصاد الاسلامي.
- سلوك المستهلك والمنشأة في الاقتصاد الاسلامي.
- دور الدولة الاسلامية في الاقتصاد المعاصر.
- التنمية الاقتصادية في الاطار الاسلامي.
- الزكاة والسياسة المالية.
- بنوك بلا فوائد.
- التأمين في اطار الشريعة الاسلامية.
- التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية.

وقد زود الباحثون الذين وقع عليهم الاختيار بتفصيلات كافية عن الموضوعات التي اسندت اليهم للاسترشاد بها. وقد اخضعت البحوث التي وردت الى عملية تقويم علمي على مرحلتين وذلك للاطمئنان على الجودة: الاولى داخلية قامت بها لجنة مشكلة من ثلاثة اقتصاديين من قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والادارة، والثانية خارجية قامت بها لجنة مشكلة من اربعة اقتصاديين مرموقين من خارج الجامعة.

وقد بلغ عدد البحوث التي القيت في المؤتمر قرابة الخمسين بحثاً كتب نصفها - على وجه التقريب - بالعربية، والنصف الآخر بالانجليزية.

ولقد كانت الغاية من تنويع البحوث طرح ابعاد المشكلة في المجالات المختلفة لعلم الاقتصاد اولاً، ثم ثانياً توفير مادة علمية تصلح كأساس يمكن الاعتماد عليه لتدريس بعض مواد في الاقتصاد الاسلامي.

وما من شك في ان هذه البحوث على تنوعها تعتبر بحق ثروة علمية هائلة، بحيث يمكن القول بان الاهتمام بموضوعات الاقتصاد الإسلامي تدريساً وبحثاً، قد اتخذ مساراً جديداً متميزاً بعد المؤتمر، اذ تقرر تدريس الاقتصاد الاسلامي في جامعات اسلامية عديدة في باكستان وتركيا وعدد آخر من الجامعات العربية. واصبحت جامعات تشجع طلاب الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه على تحضير اطروحاتهم في احدى موضوعات الاقتصاد الاسلامي. واصبحت بعض مراكز البحوث - على ندرتها في العالم الاسلامي - تنشىء وحدات بحث تنكب على التأصيل في الاقتصاد الاسلامي.

وعندما تقرر طبع بحوث المؤتمر شكلت لجنة للاشراف على اختيار البحوث وقد اختارت اللجنة ستا وعشرين بحثا اكثر من نصفها بالعربية والباقي بالانجليزية.

وفي معظم الاحوال طبقت اللجنةالمعايير الصحيحة للانتقاء ولم تشذ عن هذه المعايير الا في حالات خاصة قليلة. وقد طلبت اللجنة الى الباحثين اعادة النظر في بحوثهم على ضوء المناقشات التي تمت في المؤتمر، فاستجاب لهذه الرغبة الغالبية، ولم يفلح تذكيرنا المتكرر في حفز الآخرين على الاستجابة، فنشرت بحوثهم كما القيت في المؤتمر بعد اعادة الصياغة اللغوية في بعض المواطن الضرورية. وقد اضطرت اللجنة الى الانتقاء وعدم نشر جميع البحوث لاعتبارات ادارية ومالية وزمنية. مع الحرص - ما امكن - على نشر بحث واحد على الاقل في كل موضوع من موضوعات المؤتمر التسع.

وتأمل اللجنة - اذا ما تيسرت للمركز الموارد البشرية والمالية الملائمة - من المركز ان ييسر طباعة باقي البحوث ولو على شكل استنساخ لتعميم الفائدة منها.

بحوث المجلد الصادر بالعربية:

وبالنسبة لمجلدنا الصادر بالعربية هذا، فان بحوثه قد وزعت على سبع مجموعات، وفي ما يلي عرض مركز للنقاط التي تناولتها البحوث في كل مجموعة:

المجموعة الاولى: منهج ومفهوم الاقتصاد الإسلامي

وقد ورد في هذه المجموعة بحوث ثلاثة: اولها بحث للدكتور محمد صقر عن المفاهيم والمرتكزات، والذي يدور في مجمله حول الاطار العام للبحث في الاقتصاد الاسلامي، ويتناول البحث من جملة ما يتناول موقف الاسلام من البشاط الاقتصادي، والدور الحركي للعقيدة في استغلال الطاقات الانسانية. ويتعرض البحث للكشف عن دور القيم في التحليل الاقتصادي في كتابات مشاهير الاقتصاديين، ويبين انه ما من نظرية اقتصادية إلا ولها لمسات عقائدية او قيمية وان التحليل الاقتصادي في الاسلام يستند اساسا على المفاهيم المشتقة من الكتاب والسنة، وهي مفاهيم اكثر موضوغية من غيرها لاعتمادها في الاساس على معايير ثابت صحتها بالوحي واخرى تخضع للاجتهاد البشري. ويتضمن البحث مقارنة بين النظم من زاوية الملكية. وفي النهاية يتناول بالتحليل دور الدولة الاقتصادي في الاسلام.

والبحث الثاني هو للدكتور محمد شوقي الفنجري ويدور بحثه حول المذهب الاقتصادي في الاسلام ومحاولة الكشف عنه بلغة اليوم ومشاكل العصر، وبيان اهم

المبادىء والأصول الاقتصادية التي جاء بها الاسلام، وأهم خصائص السياسة الاقتصادية الاسلامية. وفي رأي الدكتور الفنجري فانه لايوجد في الاسلام الا مذهب اقتصادي واحد، بينما هناك اجتهادات أو تطبيقات أو أنظمة اقتصادية مختلفة تتبدل حسب الازمنة والامكنة. ويحتوي البحث على قائمة قيمة بأهم المراجع القديمة وبعض المراجع الحديثة التي تعين الباحث والدارس للاقتصاد الإسلامي.

والبحث الثالث للاستاذ مناع قطان، وفيه يرى ان مفهوم الاقتصاد الاسلامي يرتكز على دعائم اساسية بينّها حسب رأيه في الملكية والاستخلاف، وهو يرى ان الاسلام يتميز عن غيره بمراعاته اعتبارات الفطرة في اباحة التملك الفردي مع مراعاة الواجب الاجتماعي. والحرية الاقتصادية في الاسلام منضبطة بنطاق الحلال والحرام والقيم الاخلاقية، بحيث ينفسح المجال للأفراد للإبداع ولكن في اطار السياسة العامة الاسلامية وهو تحقيق التوازن والتكافل في المجتمع. وفي هذا يختلف الاسلام جذرياً عن الرأسمالية والاشتراكية.

المجموعة الثانية: المصلحة الاجتماعية والثمن العدل

وتحتوي هذه المجموعة على بحثين: احدهما: الثمن العدل للدكتور حسن بلخي، ويطرح فيه بعض القضايا الهامة حول الندرة والوفرة وتقسيات عناصر الانتاج وفكرة الثمن العدل، وإن كانت الاجابات على هذه القضايا ما زالت في حاجة الى تمحيص شاق، الا ان طرحها قد يفيد من حيث توجيه العناية اللائقة بها.

والبحث الثاني في هذه المجموعة للدكتور محمد انس الزرقاء، ويبين فيه ان دالة المصلحة الاجتماعية (ذات الاهمية البالغة في التحليل الاقتصادي الحديث وفي نظرية السياسة الاقتصادية) قد صاغها بالنسبة للنظام الاسلامي الإمامان الغزالي والشاطبي قبل حوالي ثمانية قرون مما يعتبر سبقا فكريا بارزا في ميدان العلوم الاجتماعية.

ثم يستند د. الزرقا الى مفاهيم تلك الدالة والى نصوص اسلامية عديدة ليحلل بعمق جانبا فريداً في دالة المنفعة للمستهلك المسلم هو جانب العلاقة بين الاستهلاك في الدنيا وثواب الآخرة.

المجموعة الثالثة: دور الدولة في النشاط الاقتصادي

وتقتصر هذه المجموعة على بحث الاستاذ محمد المبارك الذي يعالج موضوع تدخل الدولة في الاسلام، وفيه يبين التطور الذي مرت به الدولة من حيث سلطاتها الاقتصادية وكيف ان التدخل في الرأسمالية جاء وليد الصراع بين الفئات والهيئات

الاجتماعية، وان الهيمنة الاقتصادية للشيوعية جاءت كرد فعل للظلم الاجتماعي. بينما التدخل في الاسلام يتصف بالمرونة والحركية والعدالة ولايخل بالنشاط الفردي ولايضيع حقوق الجماعة، فهو إذن ضمني في الاسلام وليس وليد صراع طبقي او ضغط اجتماعي. ويرى الاستاذ المبارك ان العالم الاسلامي المعاصر وهو عالم نام ليس له الا التوجه الى تلك المبادىء الثابتة للتدخل في نصوص الاسلام التشريعية وتاريخه الأول، والتي لاتزال صالحة للتكيف والتطبيق لما لها من مرونة وعمومية تجعلها الوحيدة القادرة على معالجة مشكلات العدالة.

المجموعة الرابعة: الزكاة والضرائب

تضم هذه المجموعة بحوثاً ثلاثة، اولها بحث الدكتور يوسف القرضاوي وفيه يكشف عن دور الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية ومن ابرزها الفقر. والناس جميع الناس من مسلمين وغير مسلمين - الذين يعيشون في كنف الدولة الاسلامية- يعيشون في طمأنينة شاملة، والزكاة من أهم مقومات الطمأنينة، فهي تسد انواع الحاجات الناشئة عن العجز الفردي، او الخلل الاجتماعي او الظروف الطارئة كأن يصاب انسان في ماله او تجارته او يقع في دين. والزكاة التي تتولى الدولة جمعها وانفاقها في مصارفها لها اهداف اخرى اذ انها تعين على تقليص الفجوة في توزيع الدخل. ولذا فهي تعتبر في المجتمع الاسلامي من أهم عوامل الحركية الاقتصادية اذ هي تدفع الى مزيد من النمو في الوقت الذي تعمل فيه على تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية.

وفي بحث فكرة العدالة الضريبية في الزكاة، يحاول الدكتور عاطف السيد ان يفسر ظاهرة التهرب في النظام الضريبي الوضعي، بينما لا توجد هذه المشكلة بالنسبة للزكاة، ويبيّن أن ما توصلت اليه النظرية الحديثة للضريبة من شروط لكي تكون الضريبة عادلة وناجحة ومقبولة، هو جانب يسير فيما يتوافر للزكاة من مزايا، مما يجعلها اكثر احكاما واقدر على تحقيق الوفرة والعدالة، فالزكاة حق من حقوق الله، تطور أداؤها من صدقة الى ان اصبحت تكليفاً اجبارياً بنص القرآن الكريم، ودافعها مقتنع بصحتها، فهي تجبى للصالح العام وليس للمنافع الخاصةوعبوءها لبس مرهقاً، وبرئت من عيوب الازدواج والراجعية ويستصرخ الدكتور السيد في نهاية بحثه المسلمين ان يجعلوا الزكاة اساس بنيانهم المالي.

وللفكر المالي والمحاسبي دور هام في تطبيق الزكاة وهو محور بحث الدكتور محمد سعيد عبد السلام، اذ يرى ان من واجب المختصين في علوم التنظيم المالي والمحاسبي

ان يقدموا لأهل الاجتهاد الشرعيين افكارهم وخبراتهم، وذلك لجعل تطبيق أحكام الزكاة تتم في امثل صورة. وللتدليل على اهمية مثل هذا التزاوج بين الفقه والفن المالي والمحاسبي، تحليل الألوان المستحدثة في صور المال، وضرورة استنباط حكم الشريعة في مدى خضوعها للزكاة من عدمه وكيفية تطبيق ذلك. اذ برزت اليوم نشاطات اقتصادية عديدة لم تكن معروفة في السابق تفرض نفسها على المشرع ليرى كيف يمكن ان تزكى بصورة تتحقق بها حكمة الله في فرض الزكاة.

المجموعة الخامسة: البنوك غير الربوية

وفيها بحث للدكتور احمد النجار عن البنوك الربوية كبديل للنظام المصرفي الربوي، وكيف يمكن لتلك المصارف ان تقوم بالعمليات المصرفية بحيث تتمشى مع الشريعة الاسلامية. وقد خصص القسم الاول من البحث لطرح افكار عامة عن المشكلات النظرية والعملية التي تواجه اشتقاق نظرية اقتصادية اسلامية.

المجموعة السادسة: التأمين في إطار الشريعة الاسلامية

وتتضمن المجموعة السادسة ثلاثة بحوث تتناول موضوعا شائكا دار حوله جدل طويل لم ينقطع بعد، وهو التأمين، اذ يرى الاستاذ مصطفى الزرقاء في بحثه عن نظام التأمين وموقفه في النشاط الاقتصادي ان شركات التأمين الاستباحي تغالي في الارباح وتستثمر اموالها بالربا، ولكن هذا - ان وقع - لايجعل نظام التأمين ذاته مخالفاً للشريعة ومحرما. فالصحيح - حسب رأيه - وجوب النظر الى كل عقد على حدة. وعليه فانه يرى ان جميع انواع التأمين التعاوني البدائي او التعاوني التبادلي او الاستباحي، او كان التأمين على الاشياء، او من المسئولية او تأمين لما بعد الموت - المسمى بالحياة- مقبولة شرعاً لانها تحقق التعاون وتعين في درء الاخطار. وفي هذا البحث رد على شبهات القمار والرهان والربا والجهالة والغرر.

اما الدكتور حسين حامد حسان فيدير بحثه للرد على القائلين بحل التأمين الاستباحي. اذ يرى ان المجيزين للتأمين قد تركوا الحكم على واقع العقود المعاصرة وشغلوا انفسهم بعقود وهمية بنوا عليها احكاماً مخالفة للشريعة.

ويسوق الباحث عدة تخريجات شرعية لاثبات حرمة التأمين الاستباحي، اهمها ان عقود التأمين هي معاوضات مالية يداخلها الكثير من الغرر وليست هي من قبيل التبرع. ويخلص الى ان التأمين التبادلي الذي تقوم به الجمعيات التعاونية هو الذي يحقق المقصود من التأمين وهو توقي المخاطر وتحقيق التضامن والتعاون.

ويبين الدكتور جلال الصياد في بحثه اوجه التشابه بين القمار والرهان والتأمين، ويفسر رأيه مستخدماً قانون الاعداد الكبيرة ونظرية الاحتمالات، ويبين كيفية حسابات قسط **التأمين**، لينتهي الى القول بأنه لابد من وضع نظام بديل للتأمين الشائع حالياً والذي تدور حوله الشبهات، ويقترح ان يشترك في صياغة النظام البديل علماء شرعيون واقتصاديون واحصائيون.

المجموعة السابعة: التعاون الاقتصادي:

وفيها بحث واحد للسيد حسن عباس زكي عن التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، وفيه يقدم عرضاً سريعاً لبعض المشاكل التي تواجهها الدول الاسلامية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي يرد اسبابها الى العزلة، والتقوقع في اطار اقليمي ضيق، ويبين ان التكامل الاقتصادي هو السبيل الى استغلال افضل للموارد المالية والبشرية والطبيعية والاسراع في عملية التصنيع والتطوير الزراعي، مما سيساعد على تخليص اقتصاديات الدول الاسلامية من نير التبعية لاقتصاديات الدول الصناعية. وينصح بضرورة اهتبال فرصة وجود الثروة البترولية قبل فوات الاوان.

بحوث المجلد الصادر باللغة الانجليزية :

اما المجلد الصادر باللغة الانجليزية فيتولى تحريره الاستاذ خورشيد احمد مدير المؤسسة الاسلامية في بريطانيا، ويتضمن اثني عشر بحثاً هي:

١ - الدكتور محمد انس الزرقا	الاقتصاد الإسلامي وافكار عن المنهج
٢ - الدكتور منذر قحف	سلوك المستهلك
٣ - الدكتور محمد عمر شابرا	دولة الرفاهية في الاقتصاد الإسلامي
٤ - الدكتور فضل الرحمن فريدي	الزكاة والسياسة المالية
٥ - الدكتور محمد عزير	بعض الملاحظات النظرية والعملية حول البنوك غير الربوية
٦ - الدكتور اعجاز شفيع جيلاني	الاطار السياسي للاقتصاد الإسلامي
٧ - الاستاذ خورشيد احمد	الاسلام والتنمية الاقتصادية
٨ - الدكتور معبد الجارحي	الكفاءة النسبية لاقتصاد نقدي يخلو من الربا